الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4429 | الإثنين | 27 ربيع الآخر 1444 هـ | 21 نوفمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

وفقاً للمؤشرات الاقتصادية والمصرفية

«المركزي»: القرارات النقدية في البلاد تصب لمصلحة الاقتصاد الوطني

المحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية

معدل التضخم في الكويت يشير إلى استمراره بالتباطؤ على أساس سنوي للشهر الخامس على التوالي

قال بنك الكويت المركزي إن المؤشرات الاقتصادية والنقدية والمصرفية تؤكد أن اتخاذ القرار النقدي في البلاد يتم بما يصب في صالح الاقتصاد الوطني على نحو يحقق النمو الاقتصادي المستدام.

وذكر (المركزي) في اصداره الربع سنوي الاول بعنوان (لمحة حول ابرز التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية) أنه من خلال المتابعة التاريخية اتسمت سياسية البنك دائما باتخاذ القرارات الخاصة بمختلف اوجه النشاط الاقتصادي ضمن متطلبات التوازن الاقتصادي.

وأضاف أنه يؤخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الكويتي والاهداف التي سعى إليها (المركزي) من خلال تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله الى العملات الاجنبية إضافة الى توجيه سياسة الائتمان بما يدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي إلى جانب مراقبة الجهاز المصرفي.

وأكد تفعيل كل الأدوات المتاحة لديه وتعزيزها في سبيل تحقيق أهدافه نحو الاستقرار النقدي والمالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

وأضاف أن صندوق النقد الدولي خفض وفق تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي لشهر اكتوبر الماضي من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3ر2 في المئة للعام الحالي و2ر7 في المئة للعام المقبل مقارنة بنمو بلغ 6 في المئة في 2021 عازيا الأسباب الى عدة عوامل وهي أزمة غلاء المعيشة الحالية والسياسات النقدية التشددية في الكثير من دول العالم وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والآثار المتبقية من أزمة كورونا.

وأوضح أن معدل التضخم في الكويت يشير إلى استمراره بالتباطؤ على أساس سنوي للشهر الخامس على التوالي إذ تراجع من نحو 4ر7 في شهر أبريل الماضي ليبلغ نحو 3ر19 في شهر سبتمبر الماضي مبينا أنه لا زالت العديد من الاقتصادات العالمية ومن بينها معظم اقتصادات دول المنطقة تظهر اتجاها متصاعدا للتضخم خلال نفس الفترة.

وأضاف أن البنوك المركزية تقوم بتصميم سياساتها النقدية بناء على أهدافها ومتطلباتها الاقتصادية وأوضاع الاقتصاد المحلي "إلا أن العديد من تلك البنوك والتي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي كونه العملة الدولية الموثوق بها في إتمام المعاملات التجارية والمالية بين الدول غالبا ما تلجأ إلى اتباع قرارات الأمريكي فيما يخص سعر الفائدة" في حين " لا تتماشى الدول ذات الصرف المعوم او المربوط بسلة عملات مع قرارات الفيدرالي وفقا لاوضاعها الاقتصادية".

الدينار الكويتي حافظ على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية

وأكد أن الدينار الكويتي حافظ على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

وأشار إلى أن سياسة (المركزي) الخاصة بسعر صرف الدينار الكويتي الاقتصادية عامل أساسي في تحقيق الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى مضيفا أن هذه السياسة ساعدت بتعزيز الاستقرار والتخفيف بشكل غير مباشر من حدة تداعيات التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي ما يعكس أهمية سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد الكويتي الذي لا يفرض أية قيود على حركة رؤوس الأموال.

البنك المركزي

وأوضح أن البيانات المتاحة تشير إلى ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنحو 6ر2 فلس وبنسبة 1ر2 في المئة خلال الفترة من فبراير الماضي وحتى سبتمبر الماضي مرجعا الارتفاع إلى تنامي الطلب العالمي على الدولار كعملة جاذبة للاستثمارات المدفوع بارتفاع أسعار الفائدة على الدولار.

وبين أن البيانات تشير كذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى مثل الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري والين الياباني.

وأوضح أن مؤشر الدولار الامريكي أشار الى الاتجاه المتصاعد للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية بنحو 3ر9 في المئة خلال الفترة من فبراير الماضي إلى سبتمبر الماضي.

وفيما يخص عرض النقد بمفهومه الواسع (ام 2) قال المركزي إنه شهد ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 7ر3 في المئة في نهاية شهر سبتمبر الماضي مبينا أن هذا الارتفاع كمحصلة للارتفاع في رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار والودائع لأجل بالدينار والودائع بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع بالدينار) بنسبة 6ر6 في المئة.

وأفاد بأن البيانات الخاصة بأرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية تشير إلى الودائع بالدينار الكويتي إلى وجود اتجاه تصاعدي لودائع المقيمين لدى البنوك المحلية منذ أبريل 2021 بالرغم من أن سعر الخصم في بنك الكويت المركزي كان عند أدنى مستوياته ب 1ر5 في المئة نتيجة السياسة التوسعية التي اتبعها البنك أثناء جائحة كورونا.

السياسات التحوطية والرقابية الحصيفة تأخذ بالاعتبار النظرة المستقبلية والإجراءات الاحترازية

وذكر أن البيانات التاريخية تشير لمستويات حجم الودائع إلى ارتفاعها على الرغم من تقارب أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية وسعر الخصم في الكويت وعلى الرغم من تراجع الهامش بين السعرين.

وأشار إلى أن هذا الأمر لم يؤثر على الاتجاه العام للودائع في البنوك المحلية ويأتي ذلك تأكيدا على رسوخ الودائع في القطاع المصرفي ما يؤشر أيضا على الثقة الدائمة والمستمرة بالعملة الوطنية كوعاء جاذب وموثوق للمدخرات المحلية.

وبين (المركزي) أنه يستخدم العديد من الأدوات في إطار سياسته الرقابية التي تشمل كل من نسبة السيولة الرقابية الي تبلغ 5ر16 في المئة ومعيار تغطية السيولة الي تبلغ 90 في المئة ومعيار صافي التمويل المستقر الذي يبلغ 90 في المئة والحد الأقصى المتاح للتمويل الذي يبلغ 95 في المئة.

وتابع أنه من الأهمية أن تشير إلى السياسات التحوطية التي ينتهجها البنك المركزي والسياسات الرقابية الحصيفة التي تأخذ بالاعتبار النظرة المستقبلية والإجراءات الاحترازية.

تراجع جماعي للمؤشرات.. و«العام» يهبط 14.8 نقطة

تراجعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت جماعياً في ختام تعاملات أمس الأحد؛ بضغط من 6 قطاعات يتقدمها الطاقة.

وأغلقت البورصة تعاملاتها أمس الأحد على انخفاض مؤشرها العام 8ر14 نقطة ليبلغ مستوى 7595ر59 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر20 في المئة.

وتم تداول 193ر8 مليون سهم عبر 8828 صفقة نقدية بقيمة 34ر19 مليون دينار (نحو 103ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 11ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5682ر97 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر20 في المئة من خلال تداول 129ر11 مليون سهم عبر 5039 صفقة نقدية بقيمة 11ر7 مليون دينار (نحو 35ر4 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 16ر6 نقطة ليبلغ مستوى 8506ر63 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر19 في المئة من خلال تداول 64ر7 مليون سهم عبر 3789 صفقة بقيمة 22ر4 مليون دينار (نحو 67ر8 مليون دولار). في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 28ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5820ر93 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر49 في المئة من خلال تداول 90ر5 مليون سهم عبر 3362 صفقة نقدية بقيمة 9ر5 مليون دينار (نحو 28ر7 مليون دولار).

جلسة حمراء للبورصة

وبلغت قيمة تداولات البورصة بتعاملات أمس 34.19 مليون دينار، وزعت على 193.83 مليون سهم، بتنفيذ 8.83 ألف صفقة.

أثر على أداء الجلسة انخفاض 6 قطاعات على رأسها الطاقة بـ1.42 %، بينما ارتفع 6 قطاعات وعلى رأسها السلع الاستهلاكية بـ 5.21 %، فيما استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وتصدر سهم "تحصيلات" القائمة الخضراء بـ 13.11 %، بينما جاء "وطنية م ب" على رأس التراجعات بـ 7.37 %.

وبشأن الأنشط تداولاً؛ جاء "جي إف إتش" المرتفع 0.48 % على رأس الكميات بـ 24.77 مليون سهم، بينما تقدم "بيتك" السيولة بقيمة 4.72 مليون دينار، بانخفاض 0.12 %.

بالتعاون مع وزارة الداخلية

«بوبيان» ينفذ عمليات إخلاء وهمية في إطار برنامج الأمن والسلامة

يحيى الناصر

في إطار استعدادات بنك بوبيان التي تتعلق بمنظومة الامن والسلامة نظمت دائرة الامن والسلامة في البنك عمليات إخلاء وهمي في عدد من المباني الرئيسية للوقوف على مدى جاهزية فريق البنك في التعامل مع حالات الطوارىء ان وقعت لا قدر الله وذلك بحضور ممثلي وزارة الداخلية .

وقال مساعد المدير العام لإدارة الخدمات يحيي الناصر أن هذه العمليات جاءت في إطار خطة البنك المتكاملة لتنفيذ عمليات إخلاء وهمية للتعرف على جاهزية موظفي البنك إلى جانب الاستعدادات الخاصة بدائرة الامن والسلامة.

واضاف " يتبع بنك بوبيان في جميع مبانيه سواء الرئيسية او فروعه المنتشرة بأنحاء الكويت أعلى مستويات الامن والسلامة العالمية " مشيداً في الوقت نفسه بالتعاون من قبل الجهات الحكومية المعنية والتي لا تتوانى عن تقديم كل خدماتها وخبراتها للبنك في هذا المجال . وأوضح الناصر " تضع الإدارة العليا للبنك سلامة موظفينا وعملاءنا على رأس أولوياتها ومن هذا المنطلق نسعى دوما إلى تحقيق أعلى مستويات الجاهزية والاستعداد لحالات الطوارىء التي يمكن ان تواجهنا لا قدر الله " . واضاف " يمثل الاستثمار في مجال الامن والسلامة اهم المجالات التي نحرص عليها سواء من خلال الاستثمار في الموارد البشرية المعنية بذلك او المعدات والاجهزة التي يمتلكها البنك والتي تعتبر الاحدث على مستوى العالم " .

من ناحية اخرى اشاد الناصر باستعدادات موظفي بنك بوبيان في التعامل اثناء هذه العمليات حيث تم إنهاء الإخلاء في وقت قياسي وبأقل من الوقت المقدر للعملية وهو ما يؤكد مدى جاهزيتهم واستعدادهم لحالات الطوارىء لا قدر الله .

بيت التمويل يستحوذ على 100 في المئة من «المتحد البحريني»

أعلن بيت التمويل الانتهاء من شهر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير الذي سبق الإعلان عنها في 14 نوفمبر الجاري، وذلك ضمن صفقة الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد – البحرين.

ووفق بيان لبورصة الكويت أمس الأحد، تم تنفيذ تبادل 2.727 % من أسهم "المتحد البحريني" بما يعادل 303.95 مليون سهم، وتسجيلها باسم "بيتك" في سجل "المتحد البحريني"، مع تسجيل أسهم "بيتك" الجديدة البالغة 112.78 مليون سهم بأسماء مساهمي "المتحد البحريني" في سجلات "بيتك".

وبشأن الأثر المالي لذلك الإفصاح فإن يتمثل في زياد رأس مال "بيتك" المصدر والمدفوع من 13.31 مليار سهم إلى 13.42 مليار سهم عن طريق إصدار 112.78 مليون سهم مخصصة لمساهمي "المتحد البحريني"، مع تحقيق الأخيرة لمصلحة تبلغ 100 % من رأس مال "المتحد البحريني".

وكان "بيتك" قد أعلن في أكتوبر الماضي الانتهاء من شهر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير، وتنفيذ تبادل 97.27 % من أسهم "المتحد البحريني" بما يعادل نحو 10.84 مليار سهم وتسجيلها باسم بيتك في سجل الأهلي المتحد البحريني، وتسجيل أسهم بيتك الجديدة 4.02 مليار سهم بأسماء مساهمي الأهلي المتحد البحريني في سجل بيتك.